

تفسير البحر المحيط

@ 126 @ ومنهم من يعدو عدو الذئب ، ومنهم من ينبج نباج الكلاب ، ومنهم من يتطوس كفعل الطاووس ، ومنهم من يشره شره الخنزير . .

وفي رواية منهم من يشبه الخنزير إذا ألقى إليه الطعام الطيب تركه وإذا قام الرجل من رجليه ولغ فيه . وكذلك تجد من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يحفظ منها واحدة . فإن أخطأت واحدة حفظها ولم يجلس مجلساً رواها عنك { مَّـا فَرَّطَـنَا فِى الْكِتَابِ مِّنْ شَيْءٍ } أي ما تركنا وما أغفلنا والكتاب اللوح المحفوظ . والمعنى وما أغفلنا فيه من شيء لم نكتبه ولم نثبت ما وجب أن يثبت ، قاله الزمخشري ولم يذكر غيره ، أو القرآن وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى . وبدأ به عن ابن عطية وذكر اللوح المحفوظ ، فعلى هذا يكون قوله : من شيء على عمومه ، وعلى القول الأول يكون من العام الذي يراد به الخاص فالمعنى من شيء يدعو إلى معرفة □ وتكاليفه ، وكثيراً ما يستدل بعض الظاهرية بقوله : { مَّـا فَرَّطَـنَا فِى الْكِتَابِ مِّنْ شَيْءٍ } يشير إلى أن الكتاب تضمن الأحكام التكليفية كلها ، والتفريط التقصير فحقه أن يتعدى بغيره { عَـلَـى مَّـا فَرَّطَـتْ فِى جَنبِ اللّٰهِ } وإذا كان كذلك فيكون قد ضمن ما أغفلنا وما تركنا ويكون { مِّنْ شَيْءٍ } في موضع المفعول به و { مِّنْ } زائدة ، والمعنى : ما تركنا وما أغفلنا في الكتاب شيئاً يحتاج إليه من دلائل الإلهية والتكاليف ، ويبعد جعل من هنا تبعيضية وأن يكون التقدير ما فرطنا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المكلف ، وإن قاله بعضهم . وجعل أبو البقاء هنا من شيء واقعاً موقع المصدر ، أي تفريطاً . قال : وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء تصريحاً ونظير ذلك لا يضرهم كيدهم شيئاً أي ضرراً انتهى . وما ذكره من أنه لا يبقى على هذا التأويل حجة لمن ذكر ليس كما ذكر لأنه إذا تسلط النفي على المصدر منفياً على جهة العموم ، ويلزم من نفي هذا العموم نفي أنواع المصدر ونوع مشخصاته ، ونظير ذلك لا قيام فهذا نفي عام فينتفي منه جميع أنواع القيام وم مشخصاته كقيام زيد وقيام عمرو وما أشبه ذلك فإذا نفى التفريط على طريقة العموم كان ذلك نفياً لجميع أنواع التفريط وم مشخصاته ومتعلقاته ، فيلزم من ذلك أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء . وقرأ الأعرج وعلقمة { مَّـا فَرَّطَـنَا } بتحفيف الراء والمعنى واحد . وقال النقاش : معنى { فَرَّطَـنَا } مخففة ، أخرنا كما قالوا : فرط □ عنك المرض أي أزاله . .

{ ثُمَّ إِنْ لَّي رَّبَّهُمْ يُحْشَرُونَ } الظاهر في الضمير أنه عائد على ما تقدم وهو الأمم كلها من الطير والدواب . وقال قوم : هو عائد على الكفار لا على أمم وما تخلل

بينهما كلام معترض وإقامة وحجج ويرجح هذا القول كونه جاء بهم وبالواو التي هي للعقلاء ، ولو كان عائداً على أمم الطير والدواب لكان التركيب ثم إلى ربها تحشر ويجاب عن هذا بأنها لما كانت ممثلة ما أراد الله منها ، أجريت مجرى العقلاء وأصل الحشر الجمع ومنه فحشر فنادى والظاهر أنه يراد به البعث يوم القيامة وهو قول الجمهور ، فتحشر البهائم والدواب والطير وفي ذلك حدّ يث يرويه يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال : يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة البهائم والدواب والطير وكل شيء ، فيبلغ من عدل الله عز وجل يومئذ أن يأخذ للجماء من القرناء ثم يقول : كوني تراباً فذلك قوله تعالى : { وَيَقُولُ الْكَافِرُ الْكَافِرُ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً } . وقال ابن عباس والحسن في آخرين : حشر الدواب موتها لأن الدواب لا تكليف عليها ولا ترجو